



HM Government

## الأعمال التجارية الجيدة

تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

---

سبتمبر / أيلول 2013

## APPOINTMENTS



### الأعمال التجارية الجيدة

تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

---

مقدّمة إلى البرلمان من  
وزير الدولة للشؤون الخارجية والكونولث  
بأمر صاحبة الجلالة ملكة إنجلترا

سبتمبر / أيلول 2013

Cm 8695

تصدير وزاري

1- مقدمة

2- واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان

3- مسؤولية الشركات البريطانية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان

4- الحكومة البريطانية والتعامل مع حالات انتهاك حقوق الإنسان الناتجة عن نشاط الشركات

5- تنفيذ خطة العمل البريطانية والمزيد من التطوير

6- المراجع

لدى الحكومة إيمان راسخ بأن تعزيز الأعمال التجارية واحترام حقوق الإنسان ينبغي أن يسيرا جنباً إلى جنب.

تعد ريادة القطاع الخاص والصناعة والتجارة من العناصر الرئيسية لضمان النجاح الاقتصادي لبريطانيا. والآن فقد أصبح من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن تساعد الشركات البريطانية في تحقيق النجاح، على أن يكون ذلك بما يتسق مع قيمنا.

نعمل على خلق بيئات سوق أكثر تحرراً على المستوى العالمي يمكن أن تساعد في ازدهار التجارة وتنتم بالاستقرار والاستدامة على المدى الطويل وتغلب عليها الشفافية والحوكمة وسيادة القانون.

لقد شاهدنا على مر التاريخ كيف أن زيادة الحريات واحترام حقوق الإنسان – في أماكن مثل شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية - يمكن أن تحدث تغييراً تحولياً في مستويات الرخاء والأمن فتصبح الأسواق أكثر ازدهاراً واستقراراً، ويظهر مستهلكون كانوا مستبدين في السابق بسبب الاختلال الوظيفي النظامي والفساد.

تسهم الحريات الشخصية في تحقيق التنمية الاقتصادية. كما أن نشر ضمانات في المجتمع جيدة بالنسبة لحقوق الإنسان - الحريات الديمقراطية والإدارة السليمة وسيادة القانون وحقوق الملكية والمجتمع المدني – يؤدي إلى خلق ظروف خصبة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص. وعدم وجود مثل هذه الضمانات يؤدي إلى إقصاء الأفراد من الأسواق ويقلل فرص الإبداع ويقيد الحصول على الفرص ويعزز عدم الاستقرار السياسي والصراع. والتزام القطاع الخاص بالعمل بشكل مسؤول فيما يتعلق بحقوق الإنسان يعتبر أمراً جيداً بالنسبة للأعمال التجارية والمجتمعات، فهو يساعد في خلق فرص العمل وتوسيع قاعدة العملاء والشعور بالعدالة، ويسهم في تحقيق استدامة السوق وبالتالي يمكن أن يحقق النمو على المدى الطويل.

هناك رجال أعمال وشركات بادروا بالفعل بدمج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان في العمليات التجارية الخاصة بهم. وفي الوقت الذي يكون فيه معدل الدوران في بعض الشركات أكبر من مجموع الناتج المحلي لبعض الدول، وعندما نتطلع إلى أن تسهم التجارة والاستثمار في تحفيز الانتعاش الاقتصادي العالمي، يمكن أن يكون للشركات تأثير هائل على نمو النظم الاقتصادية والمجتمعات. وللاستفادة من الفرص التي يتيحها عالمنا المترابط من خلال شبكة تجارية، نحتاج من كل الشركات - من الكبيرة إلى الصغيرة - أن تتولى مسؤولياتها تجاه المجتمع، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان.

ترحب الحكومة بوضع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهناك أدوار للحكومات والشركات والنقابات التجارية والمجتمع المدني منوطاً بها جميعاً في تطبيق هذه المبادئ التوجيهية، على المستويين المحلي والدولي. ونحن نريد للشركات البريطانية أن تنجح وأن تكون للمملكة المتحدة الريادة في مجالات الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مع التسليم بالانتشار العالمي للشركات البريطانية وتأثيرها وهو ما يعني العمل بجد لتهيئة الظروف للشركات للعمل بنفس المعايير العالية في كل مكان دون تحمل تكاليف غير عادلة أو أعباء تنظيمية غير ضرورية.

خطة العمل هذه هي خطة التنفيذ الوطنية الخاصة بالمملكة المتحدة للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. كما أنها تعتبر تجسيدا لتعهدنا بحماية حقوق الإنسان عن طريق مساعدة الشركات البريطانية في فهم والتعامل مع حقوق الإنسان. وهي ترسل رسالة واضحة عن توقعاتنا بالنسبة لسلوكيات الشركات داخل المملكة المتحدة وخارجها. هذه المبادئ التوجيهية مصممة للتطبيق في جميع أنحاء العالم وسنعمل على تبنيها وتطبيقها على نطاق واسع على المستوى الدولي.

ندعو الشركات والمجتمع المدني لمساعدتنا في تنفيذ خطة العمل هذه. كما ندعو شركاءنا الدوليين لتطبيق المبادئ التوجيهية في بلدانهم، في مسعى لتحسين وضع حقوق إنسان وتوفير بيئات أعمال مستدامة في كل أنحاء العالم.

## APPOINTMENTS



السيد المحترم عضو البرلمان دكتور فينس كابل  
وزير الدولة للأعمال والإبداع والمهارات ورئيس مجلس  
التجارة



السيد المحترم عضو البرلمان وليام هيغ  
وزير الدولة للشؤون الخارجية

تتفهم الشركات على نحو متزايد حاجة الأعمال التجارية إلى احترام حقوق الإنسان وأن ذلك يحقق الفائدة للأعمال التجارية بعدة طرق عن طريق ما يلي:

- المساعدة في حماية وتعزيز سمعة الشركة وقيمة علامتها التجارية.
- حماية والتوسع في قاعدة العملاء، لأن المستهلكين يتطلعون باستمرار إلى شركات تطبق معايير أخلاقية أعلى.
- مساعدة الشركات في جذب والحفاظ على فريق عمل جيد، مما يسهم في خفض معدلات دوران الموظفين وتحقيق إنتاجية أعلى، وزيادة تحفيز الموظفين.
- تقليل المخاطر على الاستمرارية التشغيلية الناتجة عن النزاع داخل الشركة نفسها (الإضرابات والنزاعات العمالية)، أو مع المجتمع المحلي أو الأطراف الأخرى (الترخيص الاجتماعي للعمل).
- تقليل مخاطر التقاضي التي تنشأ عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- جذب المستثمرين من المؤسسات، بما في ذلك صناديق التقاعد التي تأخذ بعين الاعتبار بشكل متزايد العوامل الأخلاقية مثل حقوق الإنسان في قرارات الاستثمار الخاصة بها.
- مساعدة الشركات لكي تكون الشريك/ المستثمر المفضل للشركات أو الحكومات الأخرى المعنية بتجنب المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان.

لقد أخبرتنا الشركات أنها تحتاج من الحكومة وضع سياسة متماسكة وواضحة وتوصل رسالة متسقة. كما تحتاج إلى التيقن فيما يتعلق بما تتوقعه الحكومة منهم بشأن حقوق الإنسان وتتوقع تلقي الدعم في تحقيق هذه التوقعات. تهدف خطة العمل هذه إلى تلبية تلك الاحتياجات، وتحدد كيف استجابت الحكومة إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وخطتنا الرامية إلى المزيد من العمل لتحقيق ما يلي:

- الوفاء بتعهدات الحكومة البريطانية بحماية حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسلطانها والتي توجد بها مؤسسات أعمال.
- دعم وتشجيع وتحفيز الشركات البريطانية لتحمل المسؤولية المنوطة بها فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في كل عملياتها، في الداخل والخارج.
- دعم الحصول على معالجة فعّالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تنورط فيها المؤسسات التجارية العاملة في نطاق سلطة المملكة المتحدة.
- تعزيز فهم كيف أن التعامل مع المخاطر والتأثيرات على حقوق الإنسان يمكن أن يساعد في بناء شركة ناجحة.
- تعزيز الالتزام الدولي بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، بما في ذلك الالتزام التام للدولة بواجباتها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وضمان المعالجة في نطاق سلطتها.
- التأكد من اتساق السياسة في كل إدارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

تقوم المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على ثلاث ركائز: واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان، ومسؤولية الشركة عن حماية حقوق الإنسان، والحصول على المعالجة. ولسهولة الاستخدام، تلتزم خطة العمل هذه بهذا الهيكل. وأما

## APPOINTMENTS

الشركات والمؤسسات التجارية ومؤسسات الأعمال البريطانية أو التابعة للمملكة المتحدة التي تشير إليها في كل أجزاء هذا المستند فنعني بها كل مؤسسات الأعمال التي يقع مقرها في المملكة المتحدة.

## 2- واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان

### الإطار القانوني الحالي المتعلق بالسياسة العامة في المملكة المتحدة

تخضع المملكة المتحدة للالتزامات دولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وفقاً لأعراف القانون الدولي وبموجب الاتفاقيات القانونية الدولية التي وقعتها عليها وأقرتها. والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان تطبق بشكل عام على أراضي الدولة و/أو في نطاق سلطتها فقط. ووفقاً لذلك، لا توجد متطلبات عامة بأن تقوم الدول بتنظيم الأنشطة الخارجية لمؤسسات الأعمال التي تقع مقراتها في نطاق سلطتها، على الرغم من أنه توجد استثناءات محدودة لهذه الحالة بموجب نظم المعاهدات على سبيل المثال. ويمكن أن تختار المملكة المتحدة في حالات معينة أيضاً، كمسألة متعلقة بالسياسة العامة، أن تنظم سلوك الشركات البريطانية في الخارج.

توجد في المملكة المتحدة قوانين محددة لحماية حقوق الإنسان وتنظيم الأنشطة التجارية. وكما هو الحال بالنسبة لكل القوانين البريطانية، فهذه القوانين منصوص عليها في التشريعات أو أحياناً ما تكون محمية بقواعد القانون العام التي إذا أخذت بعين الاعتبار معاً فإنها تضمن حقوقاً وحرية معينة، وبعض هذه الأحكام مطبقة منذ عدة سنين وستكون معتمدة بالنسبة للشركة. ومثل جميع الدول الأخرى، نحتاج إلى إعادة التقييم باستمرار لما إذا كان المزيج الحالي صحيحاً وما الثغرات التي يمكن أن توجد والتحسينات التي يمكننا تحقيقها.

أقرت المملكة المتحدة سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني الأساسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تم تفعيلها من خلال القانون. يضمن قانون حقوق الإنسان لعام 1998 إتاحة وسيلة معالجة للأفراد في المملكة المتحدة فيما يتعلق بحالات انتهاك حقوق الإنسان محمية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR). هذا القانون ينطبق على كل السلطات العامة والهيئات الأخرى التي تؤدي وظائف عامة، مثل الشركات الخاصة في بعض الأحيان.

ويشمل الهيكل القانوني ذو الصلة في المملكة المتحدة لوائح التوظيف التي تتطلب من الشركات عدم ممارسة التمييز ضد الموظفين على أساس الجنس والعرق والتوجه الجنسي والاعتقاد الديني، واللوائح البيئية. وتشمل الأمثلة على التشريعات الواسعة النطاق لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية قانون الصحة والسلامة في العمل لعام 1974 وقانون حماية البيانات لعام 1998 التي تنطبق على الشركات وتضمن احترام خصوصية الأشخاص. وهناك تشريعات أخرى تم إقرارها أيضاً لسد الثغرات في حماية العمال بموجب القانون مثل قانون Gangmasters (الترخيص) لعام 2004 الذي أنشأت بناءً عليه وكالة لمنع استغلال العمالة في الأعمال الزراعية وجمع المحار وعمليات المعالجة أو التعبئة ذات الصلة.

لقد أنشأت المملكة المتحدة أو أقرت عدداً من الأدوات المحفزة للسلوك السليم للشركات والتي تحترم حقوق الإنسان. هذه الأدوات تشمل:

- **قانون مكافحة الرشوة البريطاني** الذي بموجبه، وتمشياً مع التزاماتنا تجاه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أصبحت الشركات مسؤولة في المملكة المتحدة عن جرائم الرشوة التي ترتكب في أي مكان في العالم.
- **الإعلان المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل** الذي تم إقراره في عام 1998 واتفاقيات منظمة العمل الدولية الثمانية الأساسية التي أقرتها المملكة المتحدة فيما يتعلق بمعايير العمل.
- **المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للمؤسسات المتعددة الجنسيات**، التي بموجبها يُعترف بالمملكة المتحدة بشكل عام على أنها تمتلك إحدى أكثر نقاط الاتصال الوطنية فعالية.



## APPOINTMENTS

- القسم 172 من قانون الشركات لعام 2006، الذي يُشير بوضوح إلى أنه يجب على المديرين، عند تأدية واجبهم فيما يتعلق بالعمل بالطريقة التي يرونها أكثر إمكانية لتعزيز نجاح الشركة، أن يأخذوا بعين الاعتبار الأمور التي يمكن أن تؤثر على هذا النجاح، بما في ذلك اهتمامات موظفي الشركة والأثر على مجتمع عمليات الشركة.

تمارس الحكومة الرقابة على تصدير السلع "الاستراتيجية" والتكنولوجيا من خلال نظام تراخيص الصادرات. وتخضع كل طلبات الحصول على تراخيص تصدير لتقييم صارم وفقاً للمعايير الموحدة الوطنية والخاصة بالاتحاد الأوروبي لتراخيص تصدير الأسلحة. هذه التقييمات تأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل الآثار المحتملة على حقوق الإنسان، فلن يُمنح الترخيص إذا قررنا أن هناك احتمالات واضحة لاستخدام عملية التصدير المقترحة في القمع الداخلي.

### الإجراءات المتخذة

من أجل تفعيل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، قمنا بما يلي:

(1) في ظل رئاسة بريطانيا لمجموعة الثمانية، الحصول على دعم المجموعة للاستثمار التجاري المسؤول في بورما تماثياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. كما مولنا إنشاء مركز موارد في رانغون لتوعية المستثمرين القادمين من الخارج بأهمية وجود أعمال تحترم حقوق الإنسان في بورما بناءً على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. والآن أصبح التمويل الأولي لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث يستكمل بالدعم للمرحلة التالية من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID).

(2) السعي إلى التأكد من أن الأمور ذات الصلة بحقوق الإنسان في مشتريات الحكومة البريطانية تؤخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم عند شراء البضائع والأعمال والخدمات والالتزام بذلك. وبموجب قواعد المشتريات العامة، يمكن أن تستثني الهيئات العامة مقدمي العطاءات من التقدم بعطاءاتهم فيما يتعلق بأحد العقود في ظروف معينة، بما في ذلك عندما تكون هناك معلومات تشير إلى إساءة التصرف بشكل خطير من قبل الشركة في سياق الأعمال أو العمليات الخاصة بها. يمكن أن تنشأ حالة إساءة التصرف هذه عندما تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تكون الهيئات العامة في المملكة المتحدة مطالبة بإيلاء الاعتبار الواجب للمسائل ذات الصلة بالمساواة في نشاط المشتريات الخاص بها.

(3) التفاوض والموافقة على النهج العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2012، بما في ذلك أحد المطالب بأن تأخذ وكالات ائتمانات التصدير (ECAs) بعين الاعتبار ليس فقط الآثار البيئية المحتملة، ولكن أيضاً الآثار الاجتماعية التي تُعرّف بأنها تشمل "الآثار العكسية ذات الصلة المرتبطة بالمشروع على حقوق الإنسان". تتطلب النهج العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2012 من وكالات ائتمانات التصدير أيضاً أن "تأخذ بعين الاعتبار أي بيانات أو تقارير تنشر على الجمهور من قبل نقاط الاتصال المحلية التابعة لها في ختام الإجراءات الخاصة بحالة محددة بموجب المبادئوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات المتعددة الجنسيات". ستأخذ وكالة تمويل الصادرات بالمملكة المتحدة بعين الاعتبار أي بيانات نهائية سلبية تتلقاها الشركة من وكالات ائتمانات التصدير فيما يتعلق بسجلها في مجال حقوق الإنسان عند البت في ائتمانات التصدير لأي مشروع.

(4) اتخاذ دور رئيسي في تطوير مدونة السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة (ICOC)، تحدد هذه المدونة التزامات الشركات بمعايير السلوك، لاسيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وستخضع لمراجعة مستقلة. وحتى يونيو 2013، وقّع إجمالي 659 شركة على مدونة السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة، ثلث هذا العدد تقريباً من المملكة المتحدة.

(5) أخذنا بعين الاعتبار النشاط التجاري في الدول التي تشهد صراعات والدول الهشة، أو الدول التي توجد بها مستويات عالية للعنف الإجرامي، في استراتيجية بناء الاستقرار في الخارج، وتلعب الشركات العاملة في هذه البيئات الصعبة دوراً مهماً في المساهمة في الاستقرار والنمو والتنمية والرخاء وحماية حقوق الإنسان، ومن جانبنا فإننا ندعم تطبيق أداة التوعية بالمخاطر للمؤسسات المتعددة الجنسيات الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مناطق الحكم الضعيف، وسنسهم

## APPOINTMENTS

أيضاً في المساعدة على تطوير، ومراقبة تنفيذ، توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة. كما ستسهم الحكومة في تشجيع تطبيق معايير أعلى في سلسلة توريد الماس.

(6) استمرار تقديم الدعم المالي للميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهو آلية عالمية تشجع الشركات وتمكنها من جعل عملياتها واستراتيجياتها متنسقة مع المبادئ العشرة المقبولة عالمياً في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

(7) استثمار 750000 جنيه إسترليني في فترة 2012-2013 من برنامج حقوق الإنسان والديمقراطية لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المشاريع المعززة للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ويتوقع أن يكون هناك مستوى إنفاق مماثل في فترة 2013-2014.

## APPOINTMENTS

### الإجراءات الجديدة المخطط لها

ستتخذ الحكومة الإجراءات التالية لتعزيز الوفاء بتعهداتها بموجب الركيزة 1 للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة:

(1) تطوير شراكات مع الدول الأخرى التي تسعى إلى تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. لدينا بالفعل شراكة تعاونية قوية مع حكومة كولومبيا بشأن التطبيق في كلا البلدين، في سياق البيان المشترك لشهر نوفمبر 2011 المتعلق بحقوق الإنسان الصادر من رئيس الوزراء والرئيس سانتوس.

(2) البدء في اعتماد شركات الأمن الخاصة في المملكة المتحدة بناء على المعيار البريطاني الموافق عليه للشركات التي تقع مقراتها الرئيسية على أرض المملكة، عن طريق العمل مع مصلحة الاعتماد في المملكة المتحدة (UKAS) للمضي قدمًا بعملية الاعتماد، مع التأكد من أن ذلك يشمل نصيحة الخبراء فيما يتعلق بحقوق الإنسان. سنوافق أيضًا على معيار خاص بشركات الأمن الخاصة البحرية خلال هذا العام، وسنمضي قدمًا في أعمالنا مع الحكومات وقطاعات الصناعة والمنظمات غير الحكومية السويسرية والأسترالية والأمريكية لتأسيس آلية دولية لمراقبة الامتثال مع مدونة السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة، كما سنشارك مع العملاء الحكوميين وغير الحكوميين لحثهم على الالتزام بالتعاقد فقط مع شركات أمن خاصة تسعى إلى الاعتماد وفقًا للمعايير المعترف بها من قبل هيئات الاعتماد المعتمدة، وإلى الحصول على عضوية رابطة مقدمي خدمات الأمن الخاصة.

(3) العمل بالتعاون مع الشركاء على المبادئ التطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان لتعزيز تطبيق وفعالية وعضوية المبادئ التطوعية، بما في ذلك من خلال رئاسة المملكة المتحدة للمبادرة بدايةً من مارس 2014.

(4) مراجعة مستوى الالتزام، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بتنفيذ أنشطة المؤسسات المملوكة للحكومة البريطانية أو المراقبة من قبلها أو المدعومة منها، وتعاقدات الدولة على البضائع والخدمات وشراءها، وتقديم التوصيات لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

(5) تماشيًا مع استراتيجية الصادرات السيبرانية للمملكة المتحدة، إعداد التوجيهات للتعامل مع المخاطر المترتبة على صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا تخضع لمراقبة الصادرات لكنها يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير عبر الإنترنت.

(6) تعزيز نشاط المشروع الجديد فيما يتعلق بزيادة الوعي والتعامل مع الآثار السلبية للنشاط التجاري، بما في ذلك الآثار التي تتعرض لحقوق الإنسان بالنسبة للمجموعات مثل السكان الأصليين والمرأة والأقليات القومية أو العرقية والأقليات الدينية واللغوية والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والعمال المهمشين وعائلاتهم عن طريق إسناد المهام إلى بعثتنا الدبلوماسية في الدول التي توجد بها مثل هذه الشرائح.

(7) التأكد من أن اتفاقات تسهيل الاستثمار في الخارج التي تدخل فيها شركات من المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي تشمل مسؤولية الشركة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، ولا تؤثر على قدرة البلد المضيف على الوفاء بالتزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أو فرض نفس اللوائح البيئية أو الاجتماعية على المستثمرين الأجانب مثل الشركات المحلية.

(8) الضغط على الدول الأجنبية، بما في ذلك من خلال الاتصال الوزاري وسفاراتنا والمفوضيات العليا، لدعم التطبيق الدولي على نطاق واسع للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والأدوات الدولية الأخرى ذات الصلة بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية والاتفاقيات الرئيسية الثمانية التي تجسدها، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

## APPOINTMENTS

(9) العمل مع شركائنا من الاتحاد الأوروبي لتطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى الدولي، حيث يبدأ التطبيق من قبل الدول الأعضاء في خطة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية لتطوير خططهم الوطنية الخاصة قبل نهاية عام 2013.

(10) دعم فريق عمل الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات التجارية الأخرى في دورها المتعلق بتعزيز إقرار المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وتطوير التوجيهات والممارسات السليمة (ساهمنا بمبلغ 100000 جنيه إسترليني في عام 2012).

(11) تكليف سفاراتنا والمفوضيات العليا التابعة لنا بدعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على المسائل ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

### 3- مسؤولية الشركات البريطانية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان

#### توقعات الحكومة من الشركات

ربطت الكثير من الشركات بالفعل بين نشاطها التجاري واحترام حقوق الإنسان، والكثير منها لديها بالفعل سياسات متعلقة بحقوق الإنسان مرتبطة بأهدافها والعمليات الخاصة بها. وأما الشركات الأخرى، التي تعتبر حقوق الإنسان مسألة غير مألوفة، فتتعامل بالفعل مع بعض المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان في عملياتها لكنها تطلق عليها أسماء مختلفة، مثل معايير العمل أو الصحة والسلامة أو عدم التمييز.

توجه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة النهج الذي يجب أن تتخذه الشركات البريطانية لاحترام حقوق الإنسان في المناطق التي تعمل بها. والمبادئ الرئيسية لهذا النهج تكون كالتالي:

- الامتثال لكل القوانين المطبقة واحترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، في المناطق التي تعمل بها.
- السعي إلى إيجاد طرقٍ لتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا عند مواجهة المتطلبات المتعارضة.
- المعاملة كمسألة امتثال قانوني مع المخاطر التي تسبب أو تسهم في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المناطق التي تعمل بها.
- إقرار سياسات العناية الواجبة الملائمة لتحديد ومنع وتخفيف المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان، والالتزام برصد وتقييم التطبيق.
- التشاور مع الأشخاص الذين يحتمل أن يتأثروا في كل مراحل تصميم وتنفيذ المشروع، بالأسلوب الذي يضمن المشاركة الحرة والواعية ويأخذ بعين الاعتبار اللغة والحواجز المحتملة الأخرى التي تحول دون المشاركة بفعالية، مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب الأصلية والمجموعات الأخرى، بما في ذلك المرأة والفتيات.
- التأكيد على أهمية التصرف بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة تجاه سلاسل الإمداد الخاصة بها في المملكة المتحدة وبالأخارج. يمكن أن تشمل التدابير الملائمة الترتيبات التعاقدية والتدريب والرصد وبناء القدرة.
- إقرار أو المشاركة في آليات فعّالة لحل الشكاوى تتسم بالشفافية والمساواة والقابلية للتنبؤ بها لتمكين معالجة أي آثار عكسية على حقوق الإنسان تسببها أو تسهم فيها.
- أن تكون شفافة فيما يتعلق بالسياسات والأنشطة والآثار، وتقديم التقارير حول المسائل والمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان كما هو ملزم كجزء من تقاريرها السنوية.

تدعم الحكومة النهج المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وتعزز مساعدة الشركات في تنفيذ هذا النهج. يجب أن يكون ذلك ضمن العناصر الرئيسية للعمليات الأساسية للشركة، حيث يختلف عن العمل الخيري أو الاستثمار الاجتماعي، وتصبح مسؤولية الشركات التجارية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان مستقلة عن قدرات و/ أو استعدادات الدولة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن جانبنا فإننا ندرك أن الشركات التجارية المختلفة ستحتاج إلى اتخاذ أساليب مختلفة لتجسيد هذا النهج، و عملية التنفيذ هذه ستكون تقدمية، ويجب على وجه التحديد أن تكون متوافقة مع محدودية الموارد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ندرك أن الشركات تحتاج إلى العمل وفقاً للقانون المحلي، الذي يمكن أن يتسبب في بعض الأحيان في تقييد العمل بما يتوافق مع حقوق الإنسان، وفي هذه الحالات، نتوقع من الشركات أن تعمل وفقاً للمبدأ الثاني الملخص أعلاه، وسنستجيب لطلبات المساعدة حيثما تواجه الشركات متطلبات متعارضة.

## APPOINTMENTS

### الإجراءات المتخذة لدعم تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من قبل الشركات

بههدف مساعدة الشركات في الالتزام بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان، قمنا بما يلي حتى الآن:

(1) **نشرنا خطة العمل هذه**، مع تحديد الإجراءات التي تتخذها الحكومة وتوقعاتها فيما يتعلق بالشركة وحقوق الإنسان، كما سنسعى إلى نشر هذه السياسة بشكل واضح ومتسق بين الوزراء وسفراء ومسؤولي الأعمال في المملكة المتحدة الذين يشتركون مع الشركة، وعلى المواقع الإلكترونية وصفحات الوسائط الاجتماعية الخاصة بالحكومة، بما في ذلك الخاصة بسفارتنا والمفوضيات العليا التابعة لنا.

(2) اتخذت الخطوات للتأكد من أن إيضاح قانون الشركات لعام 2006 بدايةً من 1 أكتوبر يعني أن مديري الشركات سيقومون بإدراج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في تقاريرهم السنوية.

(3) تطوير خدمة مخاطر الأعمال في الخارج (OBR) المشتركة بين وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCO) وهيئة التجارة والاستثمار في المملكة المتحدة (UKTI)، لتوفير المعلومات عن بيئات الأعمال في الدول التي توجد بها هيئة التجارة والاستثمار في المملكة المتحدة، وذلك للتأكد من أنها تحتوي على معلومات خاصة بالبلد عن حقوق الإنسان وروابط إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والأدوات والتوجيهات ذات الصلة الأخرى،

<http://www.ukti.gov.uk/export/howwehelp/overseasbusinessrisk/countries.html>

(4) تحديث "مجموعة أدوات الأعمال وحقوق الإنسان" الخاصة بالحكومة – دليل توجيهي تفصيلي للمسؤولين – في ضوء المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وتقديمها إلى عناية كل المسؤولين المعنيين، بما في ذلك من خلال دورات التدريب التي نعقدّها للعاملين في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث وهيئة التجارة والاستثمار في المملكة المتحدة.

(5) تكليف سفرائنا ومفوضياتنا العليا بالعمل مع الحكومات المضيفة والشركات المحلية والبريطانية والنقابات التجارية والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين والمحامين والخبراء المحليين الآخرين حتى يمكننا المساعدة في توعية الشركات بالمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان التي تواجهها.

(6) تقديم الدعم لإيجاد آليات تجمع بين ممثلي الشركات والمجتمع المدني لوضع إجراءات عملية، مثل مبادرة التجارة الأخلاقية.

(7) تمويل محور على الإنترنت - بست (6) لغات - يوفر التوجيه والمعلومات عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة يُمكن الشركات من مشاركة النتائج الناجحة ونشر أفضل الممارسات

<http://www.business-humanrights.org/UNGuidingPrinciplesPortal/Home>.

### الإجراءات الإضافية المخطط لها

سنقوم بما يلي:

(1) الاستمرار في تطوير توجيهات الحكومة لتكون متاحة ومفيدة، لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سنعمل مع روابط الصناعة ذات الصلة وتجمعات الشركات الأخرى، وسنقوم بالتوعية بالتوجيهات، لاسيما الهادفة إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل المتاحة من لجنة المساواة وحقوق الإنسان على الموقع الإلكتروني:

<http://www.equalityhumanrights.com/advice-and-guidance/here-for-business/human-rights-matter-to-business/>

## APPOINTMENTS

المفوضية الأوروبية على الموقع الإلكتروني:

[http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sustainable-business/files/csr-sme/human-rights-sme-guide-final\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sustainable-business/files/csr-sme/human-rights-sme-guide-final_en.pdf)

(2) تشجيع الروابط التجارية/ تجمعات قطاعات الشركة لتطوير التوجيهات ذات الصلة لقطاع نشاط أعضائها فيما يتعلق بتطوير سياسات وعمليات حقوق الإنسان، بما في ذلك العناية الواجبة، توجد توجيهات نوعية على الإنترنت حول القيام بذلك، في مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان على سبيل المثال، كما توجد بعض التوجيهات الخاصة بالقطاع، على سبيل المثال فقد أعد المجلس الدولي للتعددين والمعادن دليلاً لشركات التعددين بشأن العناية الواجبة لحقوق الإنسان، وقد أنشأت المفوضية الأوروبية توجيهات متعلقة بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنفط والغاز، والعمل والتوظيف،

<http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sustainable-business/corporate-socialresponsibility/human-rights/index>

(3) دعم الحوار بين رجال الأعمال والبرلمانيين والمجتمع المدني فيما يتعلق بتنفيذ أجندة الأعمال وحقوق الإنسان، ومشاركة أمثلة على الممارسة السليمة وأمثلة على المناطق التي أدى غياب مثل هذا الحوار بها إلى مواجهة الشركات لصعوبات.

(4) تكليف بعثاتنا الدبلوماسية بمناقشة مخاوفنا مع السلطات المحلية في المواقف التي تواجه خلالها الشركات مشاكل في الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان بسبب عدم توافق القانون المحلي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### 4- الحكومة البريطانية والتعامل مع حالات انتهاك حقوق الإنسان الناجمة عن نشاط الشركات

هناك ثقافة سائدة في المملكة المتحدة تقوم على الوعي بحقوق الإنسان وحمائيتها – تنشأ في معظمها عن إطار التشريع الخاص بنا الموصوف أعلاه – ولدينا مجموعة آليات معالجة متنوعة، ونحن ندرك أن المعالجة يمكن أن تشمل الاعتذار ورد الحقوق وإعادة التأهيل والتعويض المالي وغير المالي والعقوبات الجزائية، بالإضافة إلى منع الضرر من خلال الأوامر الاحترازية أو ضمانات عدم التكرار على سبيل المثال.

تنظر المملكة المتحدة إلى قيامها بتقديم خيارات المعالجة القضائية كعنصر مهم في مجموعة المعالجة، وتعتبر الآليات غير القضائية لحل الشكاوى القائمة على المشاركة بين الأطراف المعنية من الخيارات المهمة أيضاً، كما يمكن أن يتحقق ذلك من خلال إجراءات داخلية لحل الشكاوى في الشركة أو من خلال التحكيم والمقاضاة والوساطة والتسوية والتفاوض، وهذه الخدمات يمكن تقديم النصيحة بشأنها أو عرضها من قبل شركات مستقلة لحل المنازعات أو أمين المظالم أو مكتب مشورة المواطنين أو المنظم الحكومي في قطاعات معينة، أو خدمة الاستشارة والتسوية والتحكيم (ACAS).

وأخيراً، تتولى نقطة الاتصال المحلية في المملكة المتحدة البت في الادعاءات بعدم امتثال الشركات البريطانية للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للمؤسسات المتعددة الجنسيات، وستطلب نقطة الاتصال المحلية التوسط للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف، لكن إذا لم يتسن ذلك، سيتم نشر تقرير حول ما إذا كانت المؤسسة قد تصرف بشكل غير متسق مع المبادئ التوجيهية وإتاحته للنشر على الجمهور.

<http://www.bis.gov.uk/nationalcontactpoint>

### الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتعزيز التوصل إلى علاج

سنقوم بما يلي:

- (1) نشر الدروس المستفادة من تجربة اللجنة المنظمة لدورة الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين لندن 2012 (LOCOG). طوّرت اللجنة عملية قائمة على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة للتعامل مع الشكاوى ذات الصلة بتطبيق قواعد التوريد المستدام من قبل الشركاء التجاريين، لاسيما فيما يتعلق بظروف العمل في المصانع التي تقوم بالتوريد للرعاة وحاملي التراخيص والموردين.
- (2) إسناد المهام إلى فرق هيئة التجارة والاستثمار في المملكة المتحدة في الأسواق التي يعملون بها لتقديم النصيحة إلى الشركات البريطانية حول تأسيس أو المشاركة في آليات لحل الشكاوى بالنسبة لمن يحتمل أن يتأثروا بأنشطتهم والتعاون مع السلطات المحلية في المواقف التي تضمن اتخاذ المزيد من الإجراءات الحكومية لتوفير معالجة فعّالة.
- (3) تشجيع الشركات على التوسع في ممارساتها المحلية في المملكة المتحدة فيما يتعلق بتوفير آليات فعّالة لحل الشكاوى لتشمل عملياتها الخارجية، وتعديلها عند الضرورة وفقاً للظروف المحلية واستشارة الأطراف المعنية، ينطبق ذلك أيضاً على آليات التحكيم/الوساطة لحل النزاعات من خلال قطاع النشاط الخاص بهم أو منظمات الصناعة الجماعية.



## APPOINTMENTS

(4) دعم المشروعات من خلال صندوق برنامج حقوق الإنسان والديمقراطية التابع لوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث المعني بالعمل على إجراءات المعالجة في الدول الأخرى بما في ذلك ما يلي:

- مساعدة الدول الراغبة في تطوير آليات حماية حقوق الإنسان الخاصة بها وتقليل الحواجز التي تحول دون المعالجة في نطاق سلطتها.

- دعم جهود المجتمع المدني وال نقابة التجارية للتوصل إلى معالجة فعّالة وتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يشاركون بفعالية في المسائل ذات الصلة بالأعمال وحقوق الإنسان.

- دعم جهود الشركات في تقديم آليات فعّالة لحل الشكاوى وإقرارها والمشاركة فيها.

(5) مراجعة عملية توفير المعالجة في المملكة المتحدة باستمرار.

### الإجراءات المتخذة من قبل الشركات لتعزيز التوصل إلى علاج

تشجع الحكومة الشركات على مراجعة إجراءات حل الشكاوى الحالية الخاصة بها لضمان أن تكون عادلة وشفافة ومفهومة ومعقدة بشكل جيد وفي متناول الجميع، وأن تنص على حل الشكاوى بفعالية بلا خوف من التعرض للضرر، ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تطلب الشركات التجارية ممارسة سليمة مماثلة من سلاسل التوريد الخاصة بها، لاسيما في المناطق التي يتبين حدوث انتهاكات للحقوق بها.

## APPOINTMENTS

### 5- تنفيذ خطة العمل البريطانية والمزيد من التطوير

تصادف هذه الورقة بداية عمل المملكة المتحدة على تطبيق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، ونحن من أوائل الدول التي تضع هذه الخطة وتتوقع أن يشهد الزخم الدولي المتزايد حول الأعمال وحقوق الإنسان وضع أفكار جديدة وأفضل الممارسات، وسنراقب هذه العناصر عن كثب ونستخدمها في إثراء تطوير السياسة المستقبلية، وسنقوم بذلك بالتعاون مع ممثلين للحكومة والشركات والمجتمع المدني عن طريق الاجتماع دوريًا لمراقبة تنفيذ هذه الخطة ومساعدتنا في تنشيطها وتحديثها في المستقبل، كما سنعد تقارير سنوية عن التقدم في التقرير السنوي المتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية الخاص بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، ونتعهد بإعداد نسخة محدّثة من خطة العمل قبل نهاية عام 2015. ونرحب أيضًا بالإدخالات والتعليقات لإثراء عملنا في أي وقت، من أي طرف معني، حيث يجب تمييزها بعنوان "الأعمال وحقوق الإنسان" وإرسالها إلى العنوان: [HRDDenquiries@fco.gov.uk](mailto:HRDDenquiries@fco.gov.uk)

نود أن نشكر كل الشركات والنقابات التجارية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميات وغيرهم بما في ذلك الزملاء في كل إدارات الحكومة الذين أسهموا في إخراج هذا العمل حتى تاريخه ونتطلع بشوق إلى العمل معهم في المستقبل.

### 6- المراجع

فيما يلي قائمة غير حصرية بالآليات المختلفة لتعزيز السلوك السليم للشركات والإدارات الحكومية التي تتولى تطبيقها:

#### وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCO)

**المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة:** واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان، ومسؤولية الشركة عن حماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحصول على حلول المعالجة. هذا النهج يدرك أن كل الفاعلين – الدول والشركات التجارية والمجتمع المدني لها دور منوطة بأدائه.

<http://www.business-humanrights.org/media/documents/ruggie/ruggie-guiding-principles-21-mar-2011.pdf>

**المبادئ التطوعية للأمن وحقوق الإنسان:** أعدت في عام 2000 لتوجيه الشركات في قطاع الصناعات الاستخراجية بشأن ممارسات الأمن المسؤولة. <http://www.voluntaryprinciples.org/>

**عملية كيمبرلي:** تأسست في عام 2002 لمكافحة التجارة في الماس الخام لتمويل الصراعات المسلحة، لاسيما في أفريقيا. تشارك في عملية كيمبرلي 75 دولة وهي تغطي 99% تقريباً من الإنتاج العالمي للماس الخام.

<http://www.kimberleyprocess.com/>

**مدونة السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة:** بدأت في عام 2010 كمدونة سلوك تطوعية تقرر هيكل "الحماية والاحترام والمعالجة" وتتضمن مجموعة من المبادئ لشركات الأمن العاملة في بيئات معقدة.

<http://www.icoc-psp.org/>

**المبادئ التوجيهية للعناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة لسلاسل توريد المعادن المسؤولة من المناطق المتأثرة بالصراع والعالية المخاطر:** دليل تطوعي لمساعدة الشركات في احترام حقوق الإنسان وتجنب المساهمة في تأجيج الصراع من خلال قرارات شراء المعادن التي تتخذها، ويستخدم دليل العناية الواجبة هذا من قبل أي شركة يحتمل أن تقوم بشراء المعادن أو العناصر المعدنية من مناطق متأثرة بالصراع وعالية المخاطر.

<http://www.oecd.org/investment/mne/46740847.pdf>

## APPOINTMENTS

### وزارة التنمية الدولية (DFID)

الميثاق العالمي للأمم المتحدة: وقعت حتى الآن 5300 شركة من 130 دولة لتطبيق 10 مبادئ متعلقة بحقوق الإنسان ومعايير وبيئة العمل ومحاربة الفساد وتقديم التقارير السنوية عن أنشطتها. <http://www.unglobalcompact.org/>

مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية (EITI): هذه المبادرة تهدف إلى تعزيز الإدارة عن طريق تحسين مستوى الشفافية والمحاسبة في قطاع الصناعات الاستخراجية. <http://eitransparency.org/>

مبادرة التجارة الأخلاقية: تحالف للشركات والنقابات التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في شراكة لتحسين حياة الفقراء والعمال المعرضين للخطر في جميع أنحاء العالم الذين يقومون بتصنيع أو زراعة سلع المستهلك - كل شيء من الشاي إلى القمصان القصيرة، ومن الزهور إلى كرة القدم <http://www.ethicaltrade.org/>

المبادئ التوجيهية التطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي والمصايد السمكية والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - <http://www.fao.org/nr/tenure/voluntary-guidelines/en/> والمبادئ المستقبلية بشأن الاستثمار الزراعي المسؤول (RAI)، FAO/CFS.

### وزارة الأعمال والابتكار والمهارات (BIS)

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات المتعددة الجنسيات: هذه <http://www.oecd.org/daf/internationalinvestment/guidelinesformultinationalenterprises/> مبادئ ومعايير تطوعية لسلوك الشركات في مجالات مثل حقوق الإنسان وسلسلة التوريد والعمل والعلاقات الصناعية والبيئة ومكافحة الرشوة، وتتعهد الحكومات الملزمة بالمبادئ التوجيهية بتعزيز امتثال الشركات في المناطق التي تعمل بها وكذلك زيادة الوعي بالمبادئ التوجيهية وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالشكاوى من خلال إنشاء نقاط اتصال محلية.

نقطة الاتصال المحلية في المملكة المتحدة: <http://www.bis.gov.uk/nationalcontactpoint> تقوم بالبت في الادعاءات بعدم امتثال الشركات البريطانية للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات المتعددة الجنسيات (انظر قسم 4 أعلاه)

## APPOINTMENTS

مبادرات أخرى

أداة التوعية بالمخاطر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات المتعددة الجنسيات في مناطق الإدارة الضعيفة:

<http://www.oecd.org/dataoecd/26/21/36885821.pdf>

مبادرة الشفافية في قطاع البناء:

<http://www.constructiontransparency.org>

بوابة مكافحة الفساد في الأعمال:

<http://www.BusinessAntiCorruption.com>

حقوق الأطفال ومبادئ الأعمال

[http://www.unglobalcompact.org/docs/issues\\_doc/human\\_rights/CRBP/Childrens\\_Rights\\_and\\_Business\\_Principles.pdf](http://www.unglobalcompact.org/docs/issues_doc/human_rights/CRBP/Childrens_Rights_and_Business_Principles.pdf)

مبادئ خط الاستواء: المبادئ المنقحة التالية، الجاري تحديثها لتشمل مراجع إلى حقوق الإنسان ومع الأخذ بعين الاعتبار مبادئ روجي التوجيهية. (راجع لجنة إدارة مبادئ خط الاستواء للتعرف على آخر التفاصيل).

### موارد المعلومات غير الحكومية المتاحة عبر الإنترنت

في حين أننا لا نُعطي أي توصيات بها، ولا نقبل المسؤولية عنها كمصدر للمعلومات، لكن على الرغم من ذلك تتم الإشارة إلى المصادر التالية كمورد للمعلومات يؤخذ بعين الاعتبار على نطاق واسع كمورد جيد السمعة للغاية في مجال الأعمال وحقوق الإنسان:

مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان الذي يقع مقره في لندن – منظمة محايدة لا تهدف إلى الربح – ربما يكون أكبر مستودع على الإنترنت على مستوى العالم للمعلومات المتعلقة بالأعمال وحقوق الإنسان ومصدر للإرشاد والأبحاث ودراسات الحالة.

<http://www.business-humanrights.org/Home>

ويقدم أيضًا النسخة الكاملة من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بسبع لغات.

<http://www.business-humanrights.org/media/documents/ruggie/ruggie-guiding-principles-21-mar-2011.pdf>

## APPOINTMENTS

### دليل الشركات بشأن تطوير السياسة والعمليات

روابط إلى موارد ذات صلة بالدليل المتعلق بتطوير سياسات وعمليات حقوق الإنسان:

المجلس الدولي للتعدين والمعادن

<http://www.icmm.com/page/75929/integrating-human-rights-due-diligence-into-corporate-risk-management-processes>

المبادئ التوجيهية للعناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة لسلاسل توريد المعادن المسؤولة من المناطق المتأثرة بالصراع والعالية المخاطر

<http://www.oecd.org/daf/inv/mne/mining.htm>

مبادرة التجارة الأخلاقية:

<http://www.ethicaltrade.org/resources/key-eti-resources/freedom-of-association-in-company-supply-chains>

دليل عملي حول احترام حقوق الحرية النقابية في سلاسل التوريد